مجموعة أركيما
الإبلاغ عن المخالفات
الإجراء

1. الغرض من النظام

يوفر نظام الإبلاغ عن المخالفات الخاص بمجموعة أركيما إمكانية قيام موظفي المجموعة وأصحاب المصلحة الآخرين في المجموعة (كما هو مُوضَّح في القسم 2 أدناه) بالإبلاغ عن حالات عدم الامتثال المتعلقة بمجموعة أركيما، والتي هم على علم بها. يُسهم هذا النظام، والذي يخضع لهذا الإجراء، في الحفاظ على الممارسات النزيهة ويُعزّز *برنامج الامتثال وأخلاقيات العمل* الخاص بالمجموعة.

يُعد نظام الإبلاغ عن المخالفات هذا قناة إبلاغ تُكمِل قنوات الإبلاغ الداخلية التقليدية (الإدارة وممثلي الموظفين والموارد البشرية وما إلى ذلك) وقنوات الإبلاغ الخارجية. وعلى هذا النحو، فإن استخدام هذا النظام ليس إلزاميًا بأي حال من الأحوال.

2. نطاق النظام

نظام الإبلاغ عن المخالفات لدى مجموعة أركيما مفتوح لـ:

- موظفي المجموعة، وكذلك موظفي المجموعة السابقين ومقدمي طلبات التوظيف داخل كيان المجموعة؛
- المساهمين والشركاء وحاملي حقوق التصويت في الجمعية العمومية لكيان المجموعة؛
- أعضاء الهيئة الإدارية أو التنظيمية أو الإشرافية لكيان المجموعة؛
- موظفي المجموعة الخارجيين والعرضيين (الموظفين المعارين والمتدربين والوكلاء والممثلين...)؛ و
- المقاولين المشاركين في كيان المجموعة ومقاوليهم من الباطن (بما في ذلك، فيما يتعلق بالكيانات القانونية وموظفيهم وأعضاء الهيئة الإدارية أو التنظيمية أو الإشرافية).

يمكن استخدام نظام الإبلاغ عن المخالفات للإبلاغ عن الحقائق المتعلقة بما يلي:

- وجود سلوكيات أو مواقف تتعارض مع مدونة *قواعد السلوك المهني والأخلاقيات الخاصة بشركة أركيما أو* سياسة أركيما لمكافحة الفساد أو *مدونة قواعد السلوك لموردي أركيما*؛
- جريمة جنائية؛
- فعل غير قانوني؛
- انتهاك أو محاولة لإخفاء انتهاك: التزام دولي مُصدَّق عليه أو مُعتمَد حسب الأصول من جانب فرنسا أو دولة كيان المجموعة المعنية بالتقرير (1)، أو إجراء من جانب واحد من منظمة دولية يتم اتخاذه على أساس هذا الالتزام (2)، وقانون الاتحاد الأوروبي (3)، وكذلك قانون أو لائحة (4)؛ و
- تهديد أو إخلال بالمصلحة العامة.

تشمل الأمثلة الفساد، أو استغلال النفوذ أو الاحتيال، أو التمييز المباشر أو غير المباشر، أو التحرش الأخلاقي و/أو الجنسي، أو انتهاك قانون المنافسة، أو الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية، أو الإضرار الخطير بصحة الأشخاص وسلامتهم أو بالبيئة.

تُستثنى الحقائق أو المعلومات أو الوثائق، بغض النظر عن شكلها أو وسائل الإعلام الخاصة بها، التي تغطيها سرية الدفاع الوطني (1) أو السرية الطبية (2) أو سرية المداولات القضائية (3) أو سرية التحقيق القضائي (4) أو امتياز المحامي وموكله (5) من نطاق هذا النظام.

يجب على أي شخص يرغب في تقديم بلاغ عبر نظام الإبلاغ عن المخالفات هذا:

- التصرُّف بحسن نية؛ و
- دون توقُّع أي تعويض مالي مباشر.

بالإضافة إلى ذلك، إذا تم الحصول على المعلومات الواردة في التقرير خارج إطار الأنشطة المهنية، فيجب أن يكون الشخص على دراية شخصية بالوقائع التي يتم الكشف عنها. وعلى العكس من ذلك، لا تكون المعرفة الشخصية بالوقائع المُفصَح عنها مطلوبة إذا تم الحصول على المعلومات الواردة في التقرير في سياق الأنشطة المهنية.

من أجل السماح بمعالجة فعالة للبلاغات المستلمة عبر هذا النظام، تُشجِّع مجموعة أركيما الشخص الذي يُقدِّم بلاغًا على تحديد هويته.

تجدر الإشارة إلى أن الشخص الذي قدَّم بلاغًا مجهول الهوية يستفيد من الحماية الممنوحة للمُبلغين إذا كانت هويته معروفة لاحقًا.

يتم التذكير صراحةً بأن إساءة استخدام نظام الإبلاغ عن المخالفات، أي الاستخدام الذي يتم بسوء نية أو بقصد إيذاء الآخرين، قد يُعرّض الشخص الذي قدَّم البلاغ لعقوبات تأديبية أو إجراءات قانونية مُحتمَلة. قد يشكل الإدلاء ببيان كاذب مُتعمَد، وفقًا للقانون المعمول به، جريمة جنائية يُعاقَب عليها بالسجن والغرامة.

وعلى العكس من ذلك، فإن استخدام نظام الإبلاغ عن المخالفات بحسن نية - حتى إذا ثبت لاحقًا أن الحقائق غير صحيحة أو لا تؤدي إلى أي إجراء - لن يُعرّض الشخص الذي قدَّم البلاغ لأي عقوبة تأديبية.

3. حماية المُبلِّغ عن المخالفات

لا يمكن أن يتعرَّض المُبلِّغ عن المخالفات لأي انتقام من جانب مجموعة أركيما بسبب تقديمه بلاغًا وفقًا لأحكام هذا الإجراء. يعاقب على أي فعل أو تهديد بالانتقام من هذا النوع من جانب موظف مجموعة أركيما بعقوبات تأديبية.

وفقًا للقانون المعمول به، يستفيد المُيسّرون[1] والأفراد المرتبطون بالمُبلِّغ عن المخالفات والكيانات القانونية التي يسيطر عليها المُبلِّغ عن المخالفات، أو الذين يعمل لصالحهم، أو الذين يرتبط بهم المُبلِّغ عن المخالفات على مستوى مهني، أيضًا، عند الاقتضاء، من هذه الحماية ضد أي فعل أو تهديد بالانتقام.

لا يجوز الإفصاح عن أي عنصر من المُحتمَل أن يُحدِّد المُبلِّغ (بما في ذلك الشخص المستهدف (الأشخاص المستهدفين) من جانبه في التقرير)، باستثناء السلطة القضائية، وبموافقة المُبلِّغ.

4. كيفية استخدام النظام

يمكن لأي شخص يرغب في تقديم بلاغ عن المخالفات القيام بذلك عبر عنوان البريد الإلكتروني الآمن التالي، المُخصَّص لنظام الإبلاغ عن المخالفات:

alert@arkema.com

ويُعد مستلمو هذا التقرير أعضاءً في لجنة الإبلاغ عن المخالفات، بصفتهم المُرشِح الذي تحدده مجموعة أركيما.

[1] أي فرد أو كيان قانوني ساعد المُبلِّغ عن المخالفات على المضي قدمًا في الإبلاغ

يجب أن يحتوي التقرير على وصف مُفصَّل للحقائق وكذلك أي وثيقة من المُحتمَل أن تثبت التقرير.

يتم إبلاغ الشخص الذي يُقدِّم البلاغ باستلام لجنة الإبلاغ عن المخالفات لبلاغه في غضون سبعة (7) أيام عمل من هذا الاستلام.

5. معالجة التقرير

لأغراض الكفاءة، تكون معالجة التقارير المستلمة على هذا النظام مركزية على مستوى ARKEMA FRANCE، إلا إذا كان لدى الكيان المعني بالتقرير الوسائل والموارد اللازمة لمعالجته. ويُفضَّل أيضًا المعالجة المركزية عندما تبرر الطبيعة الحساسة للتقرير أو مخاطر تضارب المصالح ذلك.

حسب الحاجة، قد تشارك أطراف ثالثة في لجنة الإبلاغ عن المخالفات في معالجة التقارير، بالاتفاق مع اللجنة المذكورة.

يجوز للجنة الإبلاغ عن المخالفات أو الأطراف الثالثة المشاركة في معالجة البلاغ إجراء مقابلة مع أي موظف أو أي شخص آخر تراه ضروريًا وطلب أي مساعدة أو إبلاغ بالوثائق التي قد تعتبرها مفيدة في إطار التحقيق الذي يتم إجراؤه.

لا يجوز الإفصاح عن أي بند من المُحتمَل أن يُحدِّد هوية الشخص المستهدف في التقرير، إلا إلى السلطة القضائية، وفقط بمجرد إثبات صحة وقائع التقرير.

في غضون فترة معقولة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر من استلام البلاغ من قِبل لجنة الإبلاغ عن المخالفات، يتم إبلاغ الشخص الذي قدَّم البلاغ - إلا إذا تم تقديم البلاغ دون الإفصاح عن الهوية - بالإجراءات المتوخاة أو المتخذة لتقييم دقة الادعاءات، ومعالجة المشكلة المبلغ عنها، عند الاقتضاء.

في نهاية معالجة التقرير، يتم إبلاغ الشخص الذي قدَّم التقرير، إذا كان معروفًا، بالإجراءات المتخذة.

6. حماية البيانات

في إطار نظام الإبلاغ عن المخالفات، تقوم ARKEMA FRANCE، أو حسب مقتضى الحال، إحدى كيانات المجموعة، بصفتها مراقب بيانات، بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها وفقًا للوائح المعمول بها بشأن البيانات الشخصية، بما في ذلك اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2016/679 الصادرة بتاريخ 27 أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية نقل هذه البيانات.

تتوفر معلومات حول معالجة البيانات الشخصية في إطار نظام الإبلاغ عن المخالفات هذا وممارسة حقوق أصحاب البيانات على:

- فيما يتعلق بموظفي أركيما _ *إشعار معلومات البيانات الشخصية للموظفين*، الذي يمكن الوصول إليه على MyCareer؛
- فيما يتعلق بالأشخاص الذين ليسوا موظفين في شركة أركيما _ *سياسة الخصوصية*، والتي يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني https://www.arkema.com/global/fr/privacy-policy/.

7. إغلاق معالجة التقرير

عندما تقع الحقائق المبلغ عنها بوضوح خارج نطاق نظام الإبلاغ عن المخالفات، يتم إتلاف البيانات المتعلقة بهذا التقرير دون تأخير.

عندما لا يؤدي التقرير إلى أي إجراء أو تدبير (على وجه الخصوص لأن الحقائق المزعومة ليست خطيرة بما يكفي)، يتم تدمير عناصر الملف التي من المُحتمَل أن تُحدِّد الشخص الذي قدَّم التقرير والأشخاص المستهدفين منه في غضون شهرين (2) من تاريخ إغلاق جميع عمليات التحقق. يتم إبلاغ الشخص الذي قدَّم البلاغ دون تأخير بتاريخ الإغلاق هذا.

عند بدء إجراءات تأديبية أو قانونية ضد شخص مستهدف في بلاغ أو شخص أساء استخدام نظام الإبلاغ عن المخالفات، يتم الاحتفاظ بعناصر الملف التي من المُحتمَل أن تُحدِّد هوية هؤلاء الأشخاص حتى نهاية هذه الإجراءات.

8. ضمان السرية

يُذكَر صراحةً أنه يتم اتخاذ جميع الاحتياطات في إطار نظام الإبلاغ عن المخالفات هذا لضمان السرية الصارمة للمُبلِّغ عن المخالفات (1)، أو محيط المُبلِّغ عن المخالفات، *أي المُيسّرين، والأفراد المرتبطين بالمُبلِّغين عن المخالفات والكيانات القانونية التي يسيطر عليها المُبلِّغ عن المخالفات، أو الذين يعمل لصالحهم، أو الذين* يرتبط بهم المُبلِّغ *عن المخالفات على المستوى* المهني (2)، والحقائق المُبلَّغ عنها (3) والأشخاص المستهدفين (4).

كما يتم اتخاذ هذه الاحتياطات وفرضها على أي أطراف ثالثة خارجية مُحتمَلة تُشارِك في معالجة التقرير نيابةً عن مجموعة أركيما.

يلتزم أعضاء لجنة الإبلاغ عن المخالفات، وكذلك الأطراف الثالثة في هذه اللجنة الذين قد يشاركون في معالجة البلاغ، بشكل فردي وتعاقدي بضمان سرية البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها في إطار نظام الإبلاغ عن المخالفات.

يُعد الكشف عن المعلومات السرية جريمة جنائية، يُعاقَب عليها بالسجن والغرامة، بالنسبة لمتلقي البلاغ.